مـن قضايا اللّسانيـّات التّداوليـّة في النّحو العربيّ

نحو قراءة وظيفيـّة لنحونا القديم

أ/خليـفة بوجـــادي
قسـم اللغةالعربية وآدابها
جامعـة سطـيف

1- مدخل: في مفهوم التداولية وعلاقتها بالنحو والنحو الوظيفي

لعلّ خلاصة الخلفية الفكرية والثقافية التي نشأت فيها البحوث التداولية الحديثة، أنها تنطلق جميعا من الاهتمام بالتواصل، والاستعمال الفعليّ للغة، لأن ذلك ما يحدّد بنيتَها التركيبية. إضافةً إلى أن المتكلم يبني كلامه وفق ظروف التواصل وطبيعة المتلقي، لا وفق مبادئ النظام، أو حتى ما يرتبط به هو، بعدِّه منتجَ الكلام.

لقد نشأت التداولية في ظل مكاسبَ معرفية متنوعة؛ لسانية وفلسفية وبلاغية، مما يسِمُها بالتنوع والثراء، ولم تستقر إلا في العقد السابع من القرن العشرين بعد أعمال أوستين، وسورل، وجرايس وغيرهم.

وبقيت مَدينةً لهذه التيارات المختلفة، تتوسل بها في معالجة اللغة بعدٍّها أهمّ ما يميّز واقع الإنسان.

ويقوم مفهومها على مبدإ أن لسانيات القرن العشرين ساوت بين لسانيات اللغة ولسانيات الكلام، خلافا لموضوعها المحدّد في اللغة وحدَها، في محاضرات سوسير(1). واهتمت بالخطاب بعدِّه "أيَّ إنتاج لغوي منظورٍ إليه في علاقته بظروفه المقامية، وبالوظيفة التواصلية التي يؤديها في هذه الظروف"(2).وهي تعتمد أسلوبا ما في فهم

الخطاب وإدراكه، بدراسة كيفية استخدام اللغة، وبيان الأشكال اللسانية التي لا يتحدد معناها إلا بالاستعمال (3) ، وشرح سياق الحال والمقام الذي يؤدي فيه المتكلمون خطاباتهم.

فاهتمامها ينصبّ أساسا على المتكلم، انطلاقا من سياق الملفوظات التي يؤديها، إلى جانب تحليل الأفعال الكلامية ووظائف المنطوقات اللغوية، وسماتها في عمليات الاتصال (4). ولذلك سماها بعضهم: لسانيات الاستعمال اللغوي؛ موضوعها توظيف المعنى اللغوي في الاستعمال الفعلي (5).

وعُدّت كذلك لأنها تبحث في معرفة مقاصد المتكلم، وأغراض كلامه؛ فالمعنى لا يُستقى من البنية وحدَها وهي الجانب اللغوي منه، بل من الجانب السياقي أيضا؛ فقد يكون بعيدا جدا عن الجانب الأول، وعلى السامع أو اللساني إدراك ذلك. نحو قول أحدهم لمن مازال يحادثه في غرفة –مثلا- في وقت متأخر من الليل: "إني متعَب"؛ فمعنى المتكلم هنا، هو: أوقفْ الحديث، أو دعْني أنمْ، وليس الإخبارَ بالتعب. وذلك بتوفر شروط معينة طبعا. أو كأن يذكر المتكلم أمرا، وهو يعني أمرا آخر، نحو قوله لمن يدخل عليه المكتبَ ويتركُ الباب مفتوحا: ألا ترى أن الجو بارد؟ وقصدُه في ذلك أن: أغلقِ الْباب. وعلى السامع أن يدرك ذلك القصدَ لنجاحَ التواصل، وإحداث التفاعل.

ولاختصاص التداولية بدراسة مقاصد المتكلم، جعلها بعضهم "تشرح وضعية التواصل وسياقه، وتفتح أبواب دراسة ما لم يقل، ودراسة الضمني في الحديث"(6).

أما علاقتُها بالنحو، فإن النحو الوظيفي يعدّ أهمّ رافد للدرس التداولي الحديث، إلى جانب الفلسفة والنظريات اللسانية الحديثة. بل إن من الدارسين من جعل (الوظيفية) في عموم معناها، تقابل (التداولية) (7). من مبدإ أن خصائص بنيات اللغات الطبيعية تتحدد من ظروف استعمالها. كما أن النحو الوظيفي المقترح من (سيمون ديك) في السبعينيات يجمع بين المقولات النحوية المعروفة، وبين ما عرضتْه نظرية أفعال الكلام (8).

وإذا عُدّ تداول اللغة مظهرا من مظاهرها إلى جانب المعجم والتراكيب، فإنه يمكن القول إن النحو الوظيفي، وهو يحدّد أهدافَه في تحقيق كفاية نفسية، كفاية تداولية وكفاية نمطية، يقدِّم دعائم هامة للتفسير التداولي للخطاب.

ويذهب (سيمون ديك) إلى أبعد من ذلك؛ حين يقترح أن يُدرج النحو الوظيفي ضمن نظرية تداولية وُسعى، أو نظرية لغوية شاملة، تجمع نظريات التواصل اللغوي المختلفة (9)

2- النحو العربي واستعمال اللغة :

لم يكن النحو العربي بعيدا عن البلاغة في علاقتهما بقضايا اللسانيات التداولية. ولقد تناولنا في موضع آخر عددا من مجالات الاشتراك والتلاقي بين البلاغة والتداولية الحديثة، إن لم نقل أن البلاغة العربية وحدَها تُقدم نظرية متكاملة في دراسة اللغة.

وبين النحو والبلاغة اتصال وثيق في الدرس القديم، بل إن البلاغة ذاتها، كثيرا ما تقيم أحكامَها على المقولات النحوية.

ولم يقتصر علم النحو في دراسته للعربية، على تناول البنية اللغوية دون النظر إلى أحوال

الاستعمال المختلفة؛ حيث يتضح من خلال مباحثه المختلفة، اهتمامُه بمسائلَ مرتبطة بالمتكلم بعدِّه منتجَ الخطاب, مما يُظهِر أثره على البنية ذاتها, وكذا اهتمامه بالسامع ونصِ الخطاب؛ وذلك أن اللغة, وهي موضوع النحو، تقوم على مفاهيم الاستعمال والتداول, نحو ما جاء في تعريفها وعرض وظيفتها الأساسية، لدى (حازم القرطاجني): "لما كان الكلام أوْلى الأشياء بأن يجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها بحسب احتياجهم إلى بعضهم على تحصيل المنافع وإزاحة المضار وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها, وجب أن المتكلم يبتغي إما إفادة المخاطب وإما الاستفادة منه" (10).
فالكلام دليل المعاني المتداولة بين الناس, وهو الذي يعرض حاجاتهم فيما بينهم, لذلك فالوظيفة الأساسية التي تقدمها اللغة، هي أن تحمل فائدة إلى السامع أو تطلبها منه.
فليست اللغة –إذاً- بُنىً وتراكيبَ مستقلة بذاتها، بقدر ما هي قائمة على الفعل الحيّ, والأداء الفعلي الذي تتضمنه. ولقد عرض (عبد القاهر الجرجاني) في مطلع دلائل الإعجاز تصورَه للنحو والحاجة إليه، ولخصه أحمد المتوكل بقوله: "ومفاد نصّه أن النحو الذي يُعنى بالإعراب ومشاكله من المسائل اللفظية, لا يمكن أن يُعدّ نحوا, وأن النحو هو الوصف الذي يجاوز رصد الخصائص اللفظية إلى رصد العلاقات القائمة بين اللفظ والمعنى، باعتبار المعنى مجموعَ الوسائط التي تتفاعل في تحديد الصورة التركيبية للجملة" (11).
فالنحو في نظره يتجاوز النظر في العلاقات القائمة بين عناصر البنية فيما بينها, إلى دراسة العلاقات

بين البنية ذاتها وما يمكن أن تؤديه من وظيفة وأغراض كلامية في واقع الاستعمال, و"بهذا المعنى يمكن أن تقول إن النحو الذي كان يدعو إليه الجرجاني (ومن حذا حذوه من البلاغيين والأصوليين)، نحوٌ (وظيفي) باعتبار قيامه على مبدإ ضرورة الربط بين اللغة والوظيفة التي تؤديها في التواصل" (12).

ولا يختلف مفهوم (علم النحو) عند (ابن خلدون) عما ذكره (الجرجاني) وعلق به (المتوكل)، إذ ورد في حديثه عن (علم النحو) قوله: "اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده, وتلك العبارة فعل لساني ناشئ عن القصد بإفادة الكلام, فلا بد أن تصير ملكةً متقررة في العضو الفاعل لها, وهو اللسان" (13) . فعبارة المتكلم عن قصده , هي (إنجاز فعل) – بتعبير اللسانيات الحديثة – ويتمثل في إفادة السامع بالكلام. ثم يتابع ذلك بتفصيل أشكال الإفادة، فتكون: "إما تَصورَ مفردات تُسند ويُسند إليها (...) وهذه كلها هي صناعة النحو" (14) ، ويضيف أهمَّ من ذلك : "ويبقى من الأمور المكتنفة بالواقعات, المحتاجة للدلالة، أحوالُ المتخاطبين أو الفاعلين, وما يقتضيه حال الفعل؛ وهو محتاج إلى الدلالة عليه, لأنه من تمام الإفادة. وإذا حصلت للمتكلم، فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه " (15). فمعرفة أحوال المتخاطبين, وظروف أداء الخطاب بينهم ضرورية لصناعة النحو. وفيما يلي عرض لبعض قضايا التواصل والتداول في النحو العربي, وفق العناصر:

2 – أ- تداولية المتكلم في النحو العربي .

2 – ب – تداولية المخاطَب في النحو العربي .

2- جـ - تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي .
2 – أ : تداولية المتكلم في النحو العربي:
للمتكلم مكانة بارزة في الدرس النحوي؛ حيث يُعتدّ به في كثير من المباحث، نحو الفرق بين الكلام والتكليم الذي أوضحه أبو هلال العسكري في قوله: "التكليم تعليق الكلام بالمخاطَب, فهو أخص من الكلام, وذلك أنه ليس كل كلام خطابا للغير " (16)، ويضيف "والمتكلم هو فاعل الكلام " (17)، فقد سُمِّي متكلما بالنظر إلى الفعل الذي يؤديه.وتجاوز ابن جني ذلك إلى حدٍّ أنه أرجع "أمر الرفع والنصب والجر للمتكلم نفسه"(18)، في حديثه عن موقع المتكلم في الإعراب، فهو الذي يملك المعنى الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، لذا كان ظاهر البنية وشكلها من اختصاصه هو دون غيره.
والكلام نفسه حظي باهتمام النحويين اعتدادا بالمتكلم, لا سيما في المبحث المشهور بالفرق بين (الكلام والقول)، وأحسن ما يذكر في ذلك تمييز (ابن جني)؛ حيث جعل القول: "للخفوف والحركة، وذلك أن الفم واللسان يخفّان له, ويقلقان ويمذَلان به (مذل المريض: فرح) وهو ضد السكوت " (19). فالمجال الدلالي للقول هو الخفة والحركة , خلاف مجال (الكلام) الذي يتحدد في "القوة والشدة"، (20) ويُعدّ كل كلام قولا وليس كل قول كلاما (21). ويجمع الشروط التي حددها النحاة للكلام في "كل لفظ يستقل بنفسه مفيد لمعناه " (22).
وزاد السيوطي على هذه الشروط شرطا آخر هو القصد, حيث لا يُعتدّ بالكلام الصادر عن الساهي والنائم لعدم توفّر هذا الشرط، يقول: "... إنك إذا

قلت قام الناس، اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارَك بقيام جميعهم...، فعُلم بهذا أن لإفادة (قام الناس) الإخبار بقيام جميعهم، بشروط:

– الأول: ألا تبتدئه بما يخالفه.

– الثاني: ألا تختمه بما يخالفه.

– الثالث: أن يكون صادرا عن قصد." (23)

وكذلك فعل ابن هشام؛ حيث أدخل القصد في مفهوم الكلام، فقال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد"(24) ، والمراد بالقصد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه.

فشروط الكلام مرتبطة بالمتكلم، لأن ابتداء الكلام واختتامه والقصد فيه, مرتبط به, لا بغيره. ويزيد ابن هشام على ذلك بأن يجعل المتكلم هو المفيد في الأصل , لا الكلام: "وضْع الواضع له معناه؛ أنْ جعلَه مهيَّأً لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم على الوجه المخصوص, والمفيد في الحقيقة إنما هو المتكلم, واللفظ كالآلة الموضوعة لذلك" (25). فالعلم بالقصد ضروري لإفادة الكلام، ويمثله الكلام النفساني القائم بذات المتكلم، وهو مذهب والده رحمه الله(26).

ومما تظهر فيه القيمة التداولية للمتكلم من خلال القصد, قولنا : (27)

- **جاءني زيد (جملة فعلية) يظهر فيها الاهتمام بالمعنى , قبل الشخص المسند إليه**
- **زيد جاءني (جملة اسمية) يظهر فيها الاهتمام بالشخص، قبل المجيء والمسند .**

وكذلك ما في التنكير من تعظيم في (جاءني رجل), وما في التعريف من أنه لا يعادله أحد من الرجال

في (جاءني الرجل).. وكل ذلك متعلق بقصد المتكلم ومنوط به.

2 – ب – تداولية المخاطَب في النحو العربي:

تتضح قيمة السامع في الدرس النحوي من خلال جملة شواهد, أهمها مفهوم الكلام وأقسامه؛ حيث قُسّم اعتدادا بالسامع, وفي هذا قيمة تداولية. يقول ابن فارس في (باب مراتب الكلام في وضوحه وإشكاله): "أما واضح الكلام فالذي يفهمه كل سامع عَرَف ظاهر كلام العرب" (28)، فوضوح الكلام قائم على مدى فهم السامع له, بناء على الأساليب اللغوية التي يعرفها. وحقيقة الكلام نفسه مرتبطة بـ "ما سُمع وفهم, وذلك قولنا: قام زيد وذهب عمرو" (29).

والواقع أن لا فصل بين المتكلم والسامع؛ إذ المتكلم ذاته عُدّ كذلك لأنه فاعل الكلام، ولأنه يتكلم إلى سامع أيضا, وبالتالي فإن حضوره يستدعي وجود السامع والعكس وارد.

ومن شواهد ذلك ما ذكره ابن الأثير في التفسير بعد الإبهام, إذ "يعمد إلى استعماله لضرب من المبالغة، لتفخيم أمر المبهم وإعظامه، لأنه هو الذي يطرق السمع أولا, فيذهب بالسامع كل مذهب, كقوله تعالى: "وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ" ففسر ذلك الأمر بـ (دابر هؤلاء مقطوع)، فإن الإبهام أوّلا يقع بالسامع في حيرة وتفكير واستعظام لما قرع سمعه, وتشوُّف إلى معرفته, والاطلاع على كنهه"(30). وهذا أسلوب من أساليب العربية في الكلام؛ حيث يعمد المتكلم إلى أن يبهم كلامه ثم يفسره بعد ذلك، نحو الآية المذكورة، لما يُعمله الإبهام الأول من مبالغة وتفخيم وإعظام,

وإعمال للفكر وتشوّف إلى معرفة المبهم... وهنا تبدو قيمة السامع ودوره في بناء مثل هذا الخطاب.

والكلام عند النحاة مرتبط بالفائدة وما يحرزه السامع من نفع. والفائدة نفسها تتحدد بالسامع دون غيره؛ ورد في شرح ابن عقيل في شرح الكلام عند النحاة: "اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها (...) والكلم ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر ولم يحسن السكوت عليه, نحو إن قام زيد "(31)، وفي هذه العبارة المتكررة : (يحسن السكوت, لم يحسن السكوت) اهتمام بالمخاطب الذي يصدر عنه السكوت على الأداء أو عدمه؛ أي أن تعريف الكلام كان بالنظر إلى موقف اتصالي ما, وهي قيمة تداولية معتمدة في بيان الكلام من غيره، عند النحاة .

وخلاصة ما يحكم الفرق بين الجملة والكلام والقول عند النحاة, أربعة مقاييس, منها ما يرتبط بالمتكلم, ومنها ما يرتبط بالمخاطب, ومنها يرتبط بالخطاب في ذاته، وهي: الإسناد, القصد, الإفادة وحسن السكوت. وهي مقاييس تداولية في الواقع، لا سيما الثلاثة الأخيرة التي لا تتحقق إلاّ بالاستخدام الفعلي اللغة.

ومن مواضع الاهتمام بالمخاطب أيضا, ما ورد في باب الحذف, حيث تميل اللغات فيما يذكره النحويون إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادا على القرائن المصاحبة؛ أي أنه ينبغي للحذف أن يقوم على دليل يعرفه المخاطب, نحو قوله تعالى: "وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْراً"(32) فقد حذف: أنزل ربنا في الجواب لمعرفة المخاطب بـ (أنزل) موضوع الحديث، وهي دليل الحذف الذي ينبغي أن يتوفر في كل بنية يعتريها حذف, باتفاق

النحاة واللغويين, نحو سيبويه, الفراء, ابن جني , ابن هشام, الزركشي ... وغيرهم. وتلك سنة العرب في المواضع التي يُعرف فيها معنى الجواب.

2 – جـ – تداولية الخطاب في ذاته في النحو العربي:

يحظى الخطاب بقيمة كبيرة في الدرس النحوي العربي, وأول ما يلفت النظر في ذلك دراسة النحاة لأغراض الأساليب, وخروج أسلوب من معنى حقيقي لاصق, إلى معنى آخر, فتناولوا مثلا خروج أداة الاستفهام من الدلالة على السؤال إلى الدلالة على معان أخرى, نحو الإنكار والاستبطاء, وغيرهما. ونحو الدلالات التي فصلها ابن هشام لـ (الـ) التعريف, وجعلها نوعين (33): عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثة أقسام، ترتبط بالاستخدام الفعلي للغة, لا سيما أقسام (الـ) العهدية وهي :

- أن يكون مصحوبها معهودا ذكريا, نحو:"إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولاً شَاهِداً عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُول" (34).
- أن يكون مصحوبها معهودا ذهنيا, نحو: "لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ..." (35).
- أن يكون مصحوبها معهودا حضوريا, نحو "يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً"(36).

ويتضح الاعتداد بواقع استعمال اللغة في القسم الثاني؛ حيث ينبغي أن تكون الشجرة حاضرة في الذهن أثناء الخطاب, وهو أكثر اتضاحا في القسم الثالث حين تكتنف (الـ) الحالة الواقعية التي كان عليها الرسول -صلى الله عليه وسلم- وهو مزمل، وكأنها دلالة الإنجاز والأداء.

ومن أهم مباحث النحو العربي التي اهتمت بتداولية الخطاب أيضا, التقديم والتأخير, فتناول النحاة دواعي تقديم المسند إليه، ومنها أن يتمكن الخبر في ذهن السامع لأن في المبتدأ تشويقا إليه (37)، نحو:

والذي حارتِ البريةُ فيه حيوانٌ مستحدَثٌ من جماد

ومنها أن يفيد تقديمُه تخصيصَه بالخبر الفعلي إن وليَ حرفَ النفي , فيحمل دلالة نفي الفعل عنه وإثباته لغيره, نحو ما أنا قلت هذا , أي لم أقله مع أنه مقول، (38)، ونحو قول المتنبي:

وما أنا أسْقمتُ جسمِي به ولا أنا أضرمتُ في القلب نارا

"إذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت, ما أنا بجالب لهما، فالقصد إلى نفي كونه فاعلا لهما لا إلى نفيهما" (39). وذكروا إلى جانب ذلك خروج المسند إليه على خلاف مقتضى الظاهر (40): فيوضع المضمر موضع المظهر, نحو التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة في نحو قوله تعالى: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ" (41)، وقوله: "إِنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ" (42), وقوله: "فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ" (43)؛ حيث قدم الضمير ليتمكن في ذهن السامع ما يعقبه. لأن السامع متى لم يفهم من الضمير معنى بقي منتظرا لعقبى الكلام كيف تكون, فيتمكن المسموع بعده في ذهنه فضلَ تمكن (44).

كما تتقدم بعض معمولات الفعل على بعض: "لأن ذكره أهم, والعناية به أتم, فيقدم المفعول على الفاعل إذا كان الغرض معرفة وقوع الفعل على من

وقع عليه لا وقوعه ممن وقع منه" (45), كما في قول أحدهم: قتَل الظالمَ فلانٌ مخبرا عن قتله, فقدم الظالم لأنه يتحدث إلى من ليس له فائدة في أن يعرف قاتله، بل يريد معرفة وقوع الفعل به ليخلص من شره.

ويقدم الفاعل على المفعول إذا كان الغرض وقوع الفعل ممن وقع منه, لا وقوعه على من وقع عليه, (46)، كما في قوله تعالى : "وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئاً كَبِيراً" (47)، إذ وجه الخطاب للأغنياء بدليل (الخشية مما لم يقع) فقدم الوعد برزق أولادهم على الوعد برزقهم. ونحو قوله في آية أخرى: "وَلا تَقْتُلُوا أَوْلادَكُمْ مِنْ إِمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ" (48)، والخطاب فيها موجه إلى الفقراء بدليل (من إملاق), فقدم الوعد برزقهم وهو أهم عندهم من رزق أولادهم، على الوعد برزق أولادهم.

ومن مباحث الاهتمام بالخطاب ذاته في النحو العربي التعبير بالجملة الفعلية واختلافه عن التعبير بالجملة الاسمية؛ حيث يكون الأول عندما يتلقى السامع الخبر لأول مرة وليس لديه فكرة عنه. أما الثاني، فيكون حين يملك السامع على الأقل أدنى معرفة بموضوع الحديث، لكن المتكلم يرسله بقصد ومبالغة. ولقد ذكر (ابن الأثير) أمثلة له منها، قوله تعالى: "وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ" (49)، فقد عبروا بالفعلية حين حديثهم مع المؤمنين، وبالاسمية مع إخوانهم الكفار، " لأنهم في مخاطبة إخوانهم بما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اعتقاد الكفر والبعد(...) وأما الذي خاطبوا به

المؤمنين فكان تكلفا وإظهارا للإيمان خوفا ومداجاة (...)، ولأنهم ليس لهم في عقائدهم باعث قوي على النطق في خطاب المؤمنين بمثل ما خاطبوا به إخوانهم" (50).

وتحدث النحاة أيضا عن الوحدات اللغوية، نحو الضمائر، أسماء الإشارة، الظروف الزمانية والمكانية, وزمن الفعل... وغيرها من الوحدات التي لا تتحدد مدلولاتها إلا بالنظر إلى عناصر المقام والعبارات التي ترد فيها, وهي بذلك ذات دلالات تداولية، اشترك في دراستها النحويون قديما, واللسانيون التداوليون حديثا.

ويذكر في الموضوع أيضا ما قدمه سيبويه في نظرته إلى المعنى وعلاقته بالبنية، إلى جانب ربط ذلك بمدى صحته في الاستعمال ومطابقة للكلام للواقع؛ حيث جعل المعنى في العربية خمسة أقسام (51):

- **مستقيم حسن: أتيتك أمس، سأتيك غدا.**
- **محال: أتيتك غدا، وسأتيك أمس.**
- **مستقيم كذب: حملت الجبل، شربت ماء البحر.**
- **مستقيم قبيح: قد زيدا رأيت.**
- **محال كذب: سوف أشرب ماء البحر أمس.**

هذه مداخل إلى بعض مباحث النحو العربي التي تحفل بالكثير من القيم التداولية فيما يعرضه الدرس اللساني الحديث، وهي بحاجة إلى قراءة جديدة، لا من أجل إثبات قيمة نفتقدها في القديم، وإنما لبيان الرؤية المتكاملة التي حظيت بها العربية في ظل علومها المختلفة.

الهوامش:

1- سوسير (فرديناند دي): علم اللغة العام, ترجمة يوئيل يوسف عزيز، مراجعة النص العربي مالك يوسف المطلبي، دار الكتب للطباعة والنشر، بيت الموصل, بغداد، العراق, 1988.ص253.

2- أحمد المتوكل: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية, بنية الخطاب من الجملة إلى النص, دار الأمان للنشر والتوزيع, الرباط, المغرب, ط1, 2001، ص 17.

3- فرانسواز (أرمينكو): المقاربة التداولية, ترجمة سعيد علوش, مركز الإنماء القومي الرباط, المغرب, 1986.ص 08.

4- فان ديك: علم النص؛ مدخل متداخل الاختصاصات, ترجمة وتعليق محمد سعيد البحري القاهرة جمهورية مصر العربية ط1, 2001ص 114.

5- ينظر: نحلة (محمود أحمد): آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر, دار المعرفة الجامعية، مصر, 2002، ص 14.

6- –Gilles siouffi et Dan Van Raemdonck : 100 fiches pour comprendre la linguistique, Bréal, Rosny , Novembre, 1999, P 51.

7- ينظر: أحمد المتوكل: الوظائف التداولية في اللغة العربية, منشورات الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر, الدار البيضاء, المغرب, ط1, 1985. ص08

8- ينظر: المرجع نفسه، ص09.

9- ينظر: أحمد المتوكل: الوظيفة بين الكلية والنمطية, دار الأمان للنشر والتوزيع الرباط, المغرب,ط1, 2003، ص56.

10- حازم القرطاجني: منهاج البلغاء وسراج الأدباء، تقويم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1986، ص 344.

11- أحمد المتوكل : اللسانيات الوظيفية, مدخل نظري, منشورات عكاظ, الرباط, المغرب, 1989, ص 87 – 88 .

12- المرجع السابق نفسه: ص 88 .

13- ابن خلدون: المقدمة، نسخة محققة، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2003، ص 565 .

14- المرجع نفسه : ص 570 .

15- المرجع نفسه : ص 570 .

16- أبو هلال العسكري : الفروق في اللغة، مصححة ومقابلة على عدة مخطوطات ونسخ معتمدة, تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة, منشورات دار الآفاق الجديدة بيروت, لبنان ط4, 1997. , ص 27 .

17- المرجع نفسه , ص 27 .

18- ابن جني (أبو الفتح عثمان): الخصائص, تحقيق عبد الحكيم بن محمد المكتبة التوفيقية سيدنا الحسين, 1418 هـ جـ 1 ص 111 .

19- المرجع السابق نفسه، جـ 1 , ص 19 .

20- المرجع نفسه , جـ 1 , ص 26 .

21- المرجع نفسه , جـ 1 , ص 31 .
22- المرجع نفسه ص 31 .
23- السيوطي : المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ومحمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1987، جـ 1 ص 39 .
24- ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، 1991، جـ2ص431.
25- المرجع نفسه , جـ 1 , ص 39 .
26- المرجع نفسه جـ 1 ص 39 - 40 .
27- ابن خلدون : المقدمة, ص 571 .
28- ابن فارس (أحمد زكريا): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدّم له مصطفى الشويمي, مؤسسة .أ. بدران للطباعة والنشر, بيروت, لبنان, 1963., ص 74 .
29- المرجع نفسه , ص 81 .
30- ابن الأثير (نصر الله بن محمد الموصلي): المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية للطباعة والنشر, بيروت, لبنان، 1990، جـ 2 , ص 24 .
31- محمد محي الدين عبد الحميد: شرح ابن عقيل على ألفية مالك ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل , ط 2 , دون بيانات أخرى , جـ 1 , ص 14 .
32- النحل /30.
33- ابن هشام (عبد الله جمال الدين): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب, تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية, بيروت, لبنان, 1991. , جـ 1 ص 61 وما يليها .
34- المزمل / 15-16.
35- الفتح / 18.
36- المزمل / 01-02.
37- ينظر : القزويني (محمد بن عبد الرحمن بن عمر الخطيب): الإيضاح في علوم البلاغة, شرح وتعليق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي, منشورات دار الكتاب اللبناني، بيروت, لبنان، ط5، 1980. في علوم البلاغة، ص 135 .
38- ينظر: المرجع نفسه, ص 137 .
39- المرجع نفسه، 137 .
40- ينظر تفصيل ذلك في: المرجع نفسه، ص154 وما يليها.
41- الإخلاص / 01.
42- المؤمنون / 117.
43- الحج / بعض الآية 46.
44- القزويني : الإيضاح في علوم البلاغة ص 154 .
45- المرجع نفسه , ص 207 .
46- المرجع نفسه , ص 207 وما يليها .
47- الإسراء /31.
48- الأنعام / بعض الآية 151.

49- البقرة / 14 .
50- ابن الأثير: المثل السائر ،جـ 2 , ص 51 .
51- سيبويه: الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1991،جـ1ص25-26.